أثر فيروس كورونا على متغيرات مربع كالدور العالمية

the impacts of the coronavirus on Kaldor's variables square

خوميجة فتيحة

Khomidja Fatiha

جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة (الجزائر)، f.khomidja@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2021/01/14 تاريخ النشر: 2021/02/24

ملخص:

نهدف من ورقتنا البحثية هذه إلى إظهار تأثير فيروس كورونا على متغيرات مربع كالدور العالمية وأهم الدول المتأثرة في كل مؤشر، وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه كان لفيروس كورونا تأثير كبير على النمو العالمي خلال النصف الأول من سنة 2020 ماجعل الاقتصاد العالمي يعيش أسوء ركود منذ عقود من الزمن، وصاحب هذا التباطؤ تراجعا كبيرا في معدلات التضخم العالمية، ارتفاع معدلات البطالة بشكل رهيب بالإضافة إلى شلل التجارة الدولية بشقيها وتناقص تدفقات رؤوس الأموال.

كلمات مفتاحية: فيروس كورونا، النمو العالمي، البطالة، التضخم، التجارة الدولية، تدفق رؤوس الأموال.

تصنيفات JEL : I10، F00، E31، E24

Abstract:

This article aimed to descover the impacts of the coronavirus on Kaldor's variables square and the most countries affected in each indicator.

Among the results achieved, the coronavirus has a major impact on global growth in the first half of 2020 as it made the global economy live its worst recession in decades, this slowdown was accompanied by significant decline in inflation rates, higher unemployment rates, in addition to the paralysis on international trade and decrease in the capital flows.

Keywords: Coronavirus; global growth; unemployment; inflation; international trade; capital inflows.

JEL Classification Codes: I10, F00, E31, E24

المؤلف المرسل: فتيحة خوميجة، **الإيميل**: f.khomidja@univ-bouira.dz

1. مقدمة:

شهدت أواخر سنة 2019 إعلان الصين عن ظهور فيروس وسط سكانها عرف باسم الكورونا-كوفيد19-، وقبل التمكن من تشخيص الفيروس بشكل كامل وسبل مواجهته حتى بدأت الدول الواحدة تلوى الأخرى تعلن عن وجود إصابات لديها بهذا الفيروس، ليتزايد عدد الإصابات والوفيات بسرعة رهيبة في 202 بلد، وهو ماجعل العالم يعيش وضعا استثنائيا وحالة من الخوف والهلع ومازاد الوضع سوءا هو سرعة انتشار الفيروس وما صاحبه من عدم يقين كبير فيما يخص فترة التخلص منه، إذ وفي ظرف أسابيع قليلة تغيرت خريطة ووضعية الاقتصاد العالمي، وأمام هذا الوضع المخيف سعت مختلف الدول جاهدة إلى الحد من انتشار الفيروس والتقليل من حدته وآثاره وذلك بضمان التباعد الإجتماعي وهو ما تم فعلا بإعلان جل دول العالم عن جملة من الإجراءات في مقدمتها الإغلاق العام، هذه الإجراءات دون شك لها انعكاس على مختلف المتغيرات الاقتصادية العالمية، انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

مامدى تأثير فيروس كورونا على متغيرات مربع كالدور العالمية؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- ✓ سيكون تأثر متغيرات مربع كالدور العالمية من فيروس كورونا أكبر من تأثرها بالأزمات السابقة.
- ✓ تأثير فيروس كورونا على الدول الكبرى سيكون أقوى ولو في الأجل القصير.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على العالم وبالأخص على متغيرات مربع كالدور، كما تسعى الدراسة إلى إبراز أهم الدول المتاثرة في كل مؤشر على حدى بالإضافة إلى السياسات المتبناة لمواجهة الفيروس، كما تسعى الدراسة إلى تبيان التوقعات الخاصة بهذه المتغيرات لسنة 2020 ككل وهذا استنادا على بعض الإحصائيات المتاحة إلى غاية إعداد هذه الدراسة،

منهج البحث: نظرا لطبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية سنعتمد على المنهج الاستنباطي من خلال التحليل الوصفي لمختلف أبعاد البحث، وذلك بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من المنظمات الدولية.

2. فيروس كورونا والنمو الاقتصادي العالمي:

عرف الاقتصاد العالمي في سنة 2019 تباطؤا بلغ 2,4% بعدما كان معدل النمو في سنة 2018 حوالي 3%، وذلك بسبب التوترات التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة، المخاطر الجيوسياسية فضلا عن انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوربي، لتتوقع المنظمات الدولية تحسنا ولو طفيفا في سنة 2020 حيث توقع صندوق النقد الدولي معدل نمو يقدر 3,3% بينما توقع البنك الدولي معدل نمو

يقدر بـ 2,5% وهذا راجع إلى توقع تحسن أنشطة الاستثمار والتجارة الدولية بشكل تدريجي على الرغم من وجود حالة عدم يقين تحيط بالاقتصاد العالمي، (العربي، 2020، الصفحات 3-4) وبالفعل ماكان متخوف منه حدث إذ شهد العالم أزمة صحية تزايدت حدتها بمرور الأيام، حيث بدأت من دولة الصين إلى أن أصبحت عالمية وصاحبها عدم يقين شديد ومستمر بشأنها، وهو ما ألزم مختلف دول العالم على اتخاذ مجموعة من التدابير للتعامل معها، ومنها سياسة الإغلاق العام الكبير، فلاحركة نقل ولا مصانع تشتغل، وهو ماحول الأزمة من أزمة صحية إلى أزمة مالية جعلت الاقتصاد العالمي يعيش فترة صعبة جدا.

وأمام هذا الوضع قامت المنظمات الدولية بتعديل توقعاتها بشأن نمو الاقتصاد العالمي، فبالنسبة لصندوق النقد الدولي قام في أفريل بخفض توقعاته إلى-3% كمعدل نمو لعام 2020، ومع زيادة حدة الفيروس وتأثيراته على العرض والطلب العالميين قام بتعديل توقعاته في جوان 2020 ليتوقع انكماش النمو بواقع 1,9% عما كان متوقع في شهر أفريل ليبلغ -4,9%.(Fund I. M., 2020, p. 7)

من جهته قام البنك الدولي بتعديل توقعاته في شهر جوان وبنسبة كبيرة بلغت -7,7% ليبلغ توقعه -5,2% كمعدل نمو لسنة 2020،(Bank, 2020, p. 4) وهذا ما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: توقع معدل النمو العالمي حسب المناطق

Source: (Bank,

ولمحاولة معرفة أهم الدول المتأثرة بالفيروس في هذا المؤشر سنقدم بعض الاحصائيات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم01: معدلات النمو المحققة في النصف الأول من سنة 2020 لمجموعة من الدول

الدولة	الو. ا.م .الأم	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	اسبانيا	اليابان	الصين	روسيا	البرازيل	المكسيك	جنوب افريقيا	الهند
الربع الرابع 2019	0,5	0,1-	0,1-	00	0,2 -	0,4	1,9-	1,3	0,5	0,4	0,6 -	0,4 -	0,9
الربع الاول 2020	1,3-	2-	5,9 -	2,2 -	5,4 -	5,2 -	0,6-	9,8-	0,3	1,5-	1,2 -	0,5-	0,7
الربع الثاني 2020	9,5-	10,1-	13,8 -	20,4 -	12,4 -	18,5 -	7,8 -	11,5	8,5 -	/	17,3-	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات:

(OCDE, chute record du PIB du G20 au premier trimestre 2020, 2020, p. 2)
(OCDE, Comptes nationaux trimestriels, 2020)

من خلال الاحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن معدل النمو المحقق في كل الدول المدروسة عرف تراجعا وحققت انكماشا في الربع الأول من سنة 2020 مقارنة مع الربع الأخير من سنة 2019، وكانت الصين أكبر دولة تضررت خلال هذا الربع وذلك بواقع انكماش قدر 9,8%، ليأتي الربع الثاني وتحل الكارثة بالاقتصاد العالمي في ظل الانتشار الرهيب للفيروس، وذلك بتحقيق أكبر الدول الاقتصادية ركودا لم يسبق له مثيل رغم استرجاع الاقتصاد الصيني عافيته بتحقيقه انتعاش قدره 11,5%، فبريطانيا شهدت انكماشا رهيبا قدر بحوالي 20,4%، كما أن دولة اسبانيا رابعة اقتصاديات منطقة اليورو بلغ الركود فيها 18,5% واقتصاد المكسيك انكمش بحوالي 17,3%، لتأتي فرنسا كرابع أكبر دولة تضررت وذلك بتحقيقها انكماش قارب 13,8%، ومن جهتها إيطاليا، ألمانيا والولايات المتحدة لم تكن أحسن حالا فهي الأخرى حققت انكماشا فاق 9,5%، وهو ماجعل الاقتصاد العالمي يمر بأسوأ ركود منذ أزمة الكساد الكبير 1929 ومتجاوزا تداعيات أزمة 2008.

ما تجدر الإشارة إليه أن المنظمات الدولية والحكومات لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الانهيار وحاولت التقليل قدر المستطاع من آثار الأزمة، إذ قامت بإعلان حزم تحفيزية كبيرة جدا، فعلى مستوى المنظمات الدولية أعلن صندوق النقد الدولي حزمة مالية لدوله الأعضاء قدرها تريليون دولار، ومن جهته البنك الدولي أعلن في 17 مارس 2020 عن تقديم حزمة تمويلية لدوله الأعضاء بقيمة 14 مليار دولار.

أما بالنسبة للحكومات فقد أعلنت الولايات المتحدة عن أكبر حزمة تحفيز في تاريخها لصالح دعم الأفراد وقطاع الأعمال لمواجهة التباطؤ الاقتصادي وذلك بقيمة 2,3 تريليون دولار، أما فرنسا فأعلنت عن 45 مليار يورو كحزمة تحفيز، كما أعلنت ألمانيا عن حزمة انفاق وتحفيزات ضريبية بقيمة 156 مليار يورو و50 مليار يورو لدعم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما على صعيد البنوك المركزية فقد تبنت العديد من البنوك أسلوب تخفيض معدلات الفائدة لتحفيز الطلب الكلي، أما البنك المركزي الأوربي أقدم على شراء السندات الحكومية والخاصة بقيمة تصل إلى 750 مليون يورو، في حين بنك الصين الشعبي قام بضخ حوالي 26 مليار يورو سيولة في الأسواق من خلال دعم القروض. (طلحة، 2020، الصفحات 15-21)

أما عن توقعات العام ككل فإن صندوق النقد الدولي يتوقع المعدلات التالية:

الجدول رقم 02: توقعات معدل النمو العالمي لسنة 2020 مقارنة بتقديرات 2019.

البلد	العالم الو. م. الأ.	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	اسبانيا	اليابان	الصين	روسيا	البرازيل	المكسيك	جنوب افريقيا	الهند
2019	2,3	0.6	1,5	1,4	0,3	2,0	0,7	6,1	1,3	1,1	0,3-	0,2	4,2
توقعات 2020	8-	7,8-	12,5 -	10,2 -	12,8-	12,8-	5,8-	1,2	6,6-	9,1-	10,5 -	8,0 -	4,5 -

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات:(Fund I. M., 2020, p. 7)

من خلال تحليلنا للإحصائيات نلاحظ أن الركود أصاب كل الدول المتقدمة واقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات الناشئة ولو بدرجات متفاوتة، وما يلاحظ أن الأزمة تأثيرها كبير على دول منطقة اليورو إذ جل الدول الصناعية يتوقع ان تشهد انكماش رهيب يأتي في مقدمتها كل من ايطاليا وإسبانيا بواقع 12,8 % وفرنسا بواقع 12,5 %، من جهتها بريطانيا يتوقع أن تعرف انكماش بواقع 10,2% لتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 8%.

تجدر الإشارة إلى أن مختلف الدول يتوقع أن تحقق معدل نمو سالب باستثناء الصين بواقع 1,2% وهذا لسرعة احتواء الفيروس من طرف الحكومة، وهنا يتبادر إلى الذهن التساؤل التالي: هل نجحت الصين في تصدير الوباء إلى العالم وزعزعة استقرار القوى المنافسة لها وهل ستكون أكبر مستفيد من الأزمة؟.

3. فيروس كورونا وسوق العمل العالمي:

شهدت أسواق العمل صدمة غير مسبوقة حيث أدت عمليات الإغلاق واسعة النطاق في أماكن العمل إلى انخفاض ساعات العمل، ولتوضيح هذا الأثر نقدم الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: انخفاض ساعات العمل خلال الربعين الأولين من سنة 2020 حسب المناطق

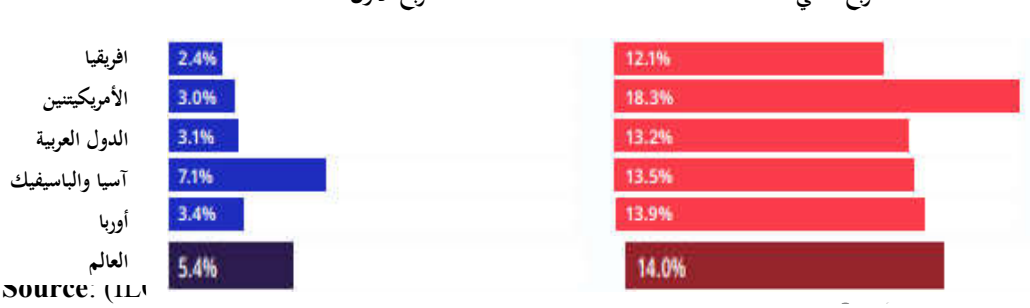

Source: (ILO

من خلال الإحصائيات الموضحة في الشكل نجد أنه خلال الربع الأول من 2020 تم فقدان 5,4% من ساعات العمل مقارنة مع الربع الرابع من 2019 وهو مايعادل 155 مليون وظيفة بدوام كامل – محسوبة على أساس 48 ساعة عمل في الأسبوع–، هذا الانخفاض كان غير متكافئ على المناطق وكانت آسيا والباسيفيك الأكثر تأثرا بواقع 7,1% وهذا راجع بالدرجة الأولى لتأثر الصين بدرجة كبيرة، وهو ما يمثل حوالي 80% من الانخفاض العالمي في ساعات العمل، أما في الربع الثاني انخفضت ساعات العمل بنسبة 14% وهو مايعادل 400 مليون وظيفة بدوام كامل، وخلال هذا الربع مس الانخفاض كل المناطق للانتشار الهائل للفيروس، تتقدمها الأمريكيتين بنسبة 18,3% أي مايعادل 70 مليون وظيفة. (ILO, ILO Monitor : COVID-19 and the world of work, 2020, pp. 1-5)

وتبعا لانخفاض ساعات العمل كان من المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة، فمنظمة العمل الدولية توقعت فقدان حوالي 25 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم بسبب الفيروس وذلك استنادا إلى عدد من الفرضيات، وجاء في الفرضية غير المتفائلة احتمال فقدان 24,7 مليون وظيفة، و13 مليون وظيفة في حال الفرضية المعتدلة مقابل 5,3 مليون وظيفة في الفرضية المتفائلة، (ILO, ILO Monitor : COVID-19 and the world of work :Impact and policy responses, 2020, p. 3)

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ماهي أكثر الدول التي ساعدت في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل؟ وللإجابة على هذا التساؤل نقدم الإحصائيات الخاصة بمجموعة من الدول في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: معدلات البطالة المسجلة خلال النصف الأول من سنة 2020 لمجموعة من الدول

الدولة	الو. م. الأم	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	اسبانيا	اليابان	الصين	روسيا	المكسيك
جانفي 2020	3,6	3,4	8,0	3,9	9,5	13,8	2,4	5,3	4,7	3,62
فيفري 2020	3,5	3,6	7,6	3,9	9,2	13,6	2,4	6,2	4,6	3,61
مارس 2020	4,4	3,8	7,6	3,8	8,4	14,5	2,5	5,9	4,7	3,26
أفريل 2020	14,7	3,9	8,8	3,9	6,8	15,4	2,6	6,0	5,8	4,70
ماي 2020	13,3	4,1	8,2	3,9	8,3	15,4	2,9	5,9	/	4,2
جوان 2020	11,1	4,2	7,7	/	8,8	15,6	2,8	/	/	5,5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات:

(OCDE, Principaux Indicateurs Economiques, 2020, p. 41)
(OCDE, Marché du travail, 2020)

في ظل انخفاض ساعات العمل في كل مناطق العالم كان من البديهي أن ترتفع معدلات البطالة في مختلف الدول ولو بدرجات مختلفة، فحسب بعض الإحصائيات التي تم جمعها عن معدلات البطالة نجد ان الولايات المتحدة أكبر دولة تضررت بالأزمة في هذا المؤشر، إذ ارتفعت في شهر أفريل إلى ما يقارب 14,7% مع فقدان 20,5 مليون وظيفة، هذا الارتفاع في معدل البطالة أصبح الأسوء مما كان عليه في أي وقت منذ الكساد الكبير حيث قبل شهرين كان معدل البطالة 3,5% وهو أدنى مستوى له منذ 50 عام، ولو أنها انخفضت قليلا في شهر ماي بعد استئناف بعض الأنشطة الاقتصادية أعمالها من جديد.

فرنسا لم تكن أحسن حالا من الولايات المتحدة حيث عرف عدد العاطلين عن العمل في شهر أفريل ارتفاعا قياسيا وذلك بنسبة 22,6% ليبلغ العدد الإجمالي للعاطلين إلى 4,5 مليون شخص.

من جهتها ألمانيا عانت من البطالة بشكل غير مسبوق جراء تفشي الفيروس، فأوضحت وكالة العمل الاتحادية أن عدد العاطلين ارتفع بنسبة 13,2% في أفريل وهي أكبر زيادة شهرية منذ 1991.

اسبانيا رابعة اقتصاديات الاتحاد الأوربي هي الأخرى عانت من البطالة إذ بلغ المعدل خلال الربع الأول من سنة 2020 حوالي 14,4% بعدما كانت حوالي 13,78% في الربع الأخير من 2019.

وفي ظل تزايد عدد العاطلين عن العمل وما يتركه من أثر على الطلب الكلي، لجأت العديد من الدول إلى تحريك الطلب من خلال مساعدتهم من خلال عدة آليات: (الهرش، 2020، صفحة 128)

- منحهم رواتب وزارات العمل والتنمية الاجتماعية؛

- تقديم سلسلة من المعونات النقدية لهذه الفئة الأكثر تضررا في المجتمع؛
- تقديم الدول معوناتها للصناديق الحكومية الخيرية وذلك لمضاعفة الانفاق الخيري لهذه الفئة؛

أما فيما يخص توقعات السنة ككل فصندوق النقد الدولي يتوقع المعدلات التالية:

الشكل رقم 03: توقعات معدلات البطالة لسنة 2020 لمجموعة من الدول

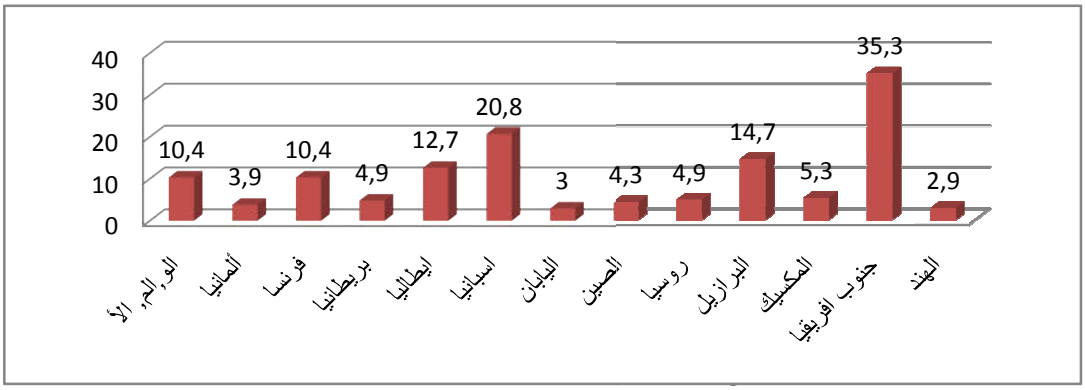

من الاحصائيات الموضحة في الشكل يتبين أن توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات البطالة في مختلف دول العالم لا يختلف عن المسار الذي شهدته المعدلات في النصف الأول من سنة 2020 إذ يتوقع أن ترتفع معدلات البطالة في سنة 2020 عما كانت عليه في سنة 2019، لتكون كارثية في بعض الدول كجنوب افريقيا بمعدل 35,3% واسبانيا بمعدل 20,8%، بالإضافة إلى كل من الولايات المتحدة وفرنسا بمعدل يقارب 10,4%، هذا دون نسيان ايطاليا التي يتوقع ان يكون المعدل فيها 12,7%.

4. فيروس كورونا ومعدل التضخم العالمي:

لم تسلم معدلات التضخم من التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا، وباعتبار مؤشر أسعار السلع أهم مؤشر لمعرفة معدل التضخم نقدم الإحصائيات العالمية الخاصة به في الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : تطور مؤشر أسعار السلع خلال الفترة (ديسمبر 2019– ماي 2020)

	ديسمبر 2019	جانفي 2020	فيفري 2020	مارس 2020	أفريل 2020	ماي 2020
قيمة المؤشر	115,6	114,2	104,5	83,2	73,5	81,1
التغير الشهري	2,3	1,2-	8,6-	20,3-	11,7-	10,3
التغير السنوي	3,9	2,0	10,0-	29,2-	39,2-	31,7-
التغير السنوي دون الوقود	9,9	10,8	5,9	3,4	3,0	6,2

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات:

(UNCTAD, UNCTAD COMMODITY PRICE INDEX, 2020, p. 1)

من القراءة الأولية للإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن مؤشر أسعار السلع أخذ منحى تنازلي ليبلغ أقل قيمة له في شهر أفريل 2020 ببلوغه 73,5 نقطة بعدما كان حوالي 115,6 نقطة في شهر ديسمبر 2019– هذا على أساس 100 في سنة 2015–، لكن أكبر انخفاض شهري كان في شهر مارس بنسبة تقدر بـ20,3% في حين أكبر انخفاض سنوي كان في شهر أفريل بنسبة 39,2%، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن معدل التضخم عرف تراجعا في ظل انتشار فيروس كورونا، ليتبادر إلى الذهن التساؤل التالي: ماهي أهم الدول التي مسها الانخفاض في معدل التضخم؟ وبغية الإجابة على هذا التساؤل نقدم الاحصائيات الخاصة بمجوعة من الدول في هذا الجدول:

الجدول رقم 05: معدلات التضخم المسجلة في النصف الأول من سنة 2020 في مجموعة من الدول

	الو.م.أ	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	اسبانيا	اليابان	الصين	روسيا	البرازيل	المكسيك	جنوب افريقيا	الهند
جانفي 2020	2,5	1,74	1,5	1,8	0,5	1,1	0,7	5,4	2,42	4,19	3,24	4,4	7,5
فيفري 2020	2,3	1,73	1,43	1,7	0,3	0,73	0,4	5,2	2,31	4,0	3,7	4,55	6,84
مارس 2020	1,54	1,43	0,67	1,5	0,1	0,01-	0,4	4,3	2,55	3,3	3,25	4,06	5,5
أفريل 2020	0,33	0,85	0,33	0,9	00	0,7-	0,1	3,3	3,1	2,4	2,15	2,87	5,44
ماي 2020	0,12	0,56	0,36	0,7	0,19-	0,91-	0,1	2,4	3,03	1,87	2,84	2,05	5,09
جوان 2020	0,64	0,85	0,2	0,8	0,19-	0,34-	0,1	2,5	3,21	2,13	3,33	2,14	5,06

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات:

(OCDE, Inflation, 2020)

(OCDE, Principaux Indicateurs Economiques, 2020, p. 32)

من القراءة الأولية للإحصائيات نجد أن فترة انتشار فيروس كورونا شهدت معدلات التضخم في كل الدول المدروسة تراجعا رهيبا وبأسرع وتيرة له منذ الأزمة المالية العالمية 2008 لدرجة انخفاض المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 95% في خمسة أشهر، كما سجلت إيطاليا واسبانيا إمعدلات سالبة بواقع -0,19% و-0,91% على التوالي في شهر ماي، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذا الانخفاض في التضخم مدروس ويتوافق مع المعدلات المخطط لها وهل هذا الانخفاض مفيد؟

دون شك فهذه المعدلات لم يكن مخطط لها وانخفضت دون القيم المتوقعة وهذا دليل على اتجاه الاقتصاد العالمي نحو الركود والذي يتوقع أن يكون أعمق منذ أزمة الكساد الكبير.

تجدر الإشارة أن أكبر شيء لفت الانتباه في معدلات التضخم هذه هو أسعار سلعتين أساسيتين هما: المواد الغذائية والطاقة إذ أخذت اتجاهين متعارضين، فبالنسبة للمواد الغذائية عرفت المعدلات منحى تصاعدي وذلك لارتفاع أسعار الغذاء بشكل ملحوظ نتيجة القيود المفروضة على الحركة والنقل التي صعبت وصول المنتجات الغذائية للمستهلك وكذا اتجاه المستهلكين إلى تخزين احتياجاتهم الأساسية.

في الجهة المقابلة عرفت المعدلات في الطاقة تراجعا رهيبا لتسجل معدلات سالبة، يأتي هذا الانخفاض مع تراجع الطلب العالمي على النفط وفشل الأوبك وحلفائها في التوصل إلى اتفاق مبكر لخفض الانتاج يحافظ على توازن السوق، فانخفض المتوسط الشهري لنفط أوبك في أفريل إلى 17,66 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى شهري له منذ ديسمبر 2002 إذ شهد يوم 22 أفريل 2020 أدنى مستوى له على الإطلاق بواقع 12,22 دولار، كما تهاوت أسعار خام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي في شهر أفريل فأسعار النفط الأمريكي تراجعت إلى مادون الصفر للمرة الأولى في التاريخ، إذ بلغت الأسعار في 20 أفريل 2020 حوالي- 37,63 دولار، بينما انخفضت أسعار خام برنت يوم 28 أفريل 2020 إلى 20,46 دولار وهو أدنى مستوى منذ 2002. (الأوابك، 2020، الصفحات 7-8)

أما فيما يخص توقعات السنة فصندوق النقد الدولي يتوقع المعدلات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: معدلات التضخم المتوقعة لسنة 2020 لمجموعة من الدول

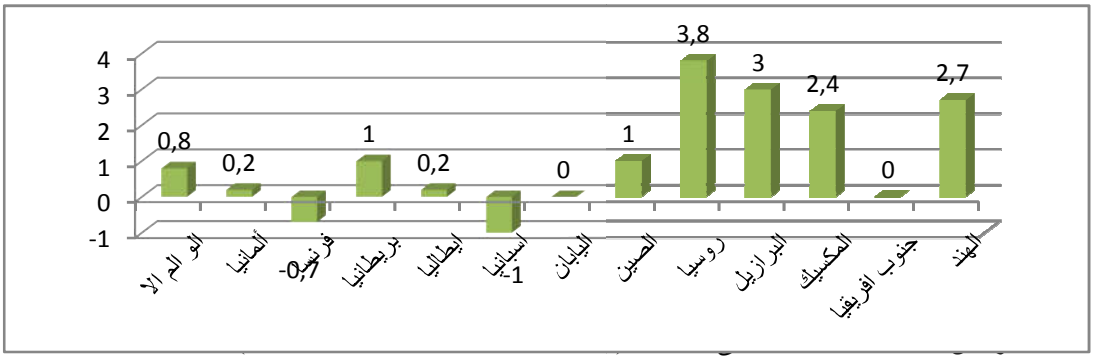

من الاحصائيات الموضحة في الشكل يتضح أن توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم لسنة 2020 ككل لم تكن تختلف عن الاتجاه التنازلي الذي اتخذته المعدلات في الأشهر الخمسة الأولى حيث كل الدول يتوقع أن ينخفض معدل التضخم فيها في سنة 2020 مقارنة مع المعدلات المسجلة في سنة 2019 إلا في دولة روسيا التي يتوقع ان يرتفع فيها المعدل إلى 3,8% بعدما كان 3%.

5. فيروس كورونا وقطاع العالم الخارجي:

سندرس تأثير فيروس كورونا على قطاع العالم الخارجي من أهم عنصرين مكونين لموازين مدفوعات الدول ألا وهما التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.5 التجارة الدولية:

عرفت التجارة الدولية السلعية والخدمية بعد فترة قصيرة من انتشار الفيروس شللا شبه كلي في ظل إغلاق الحدود بين الدول، فصندوق النقد الدولي توقع انخفاض معدل نمو التجارة الدولية من 0,9% في سنة 2019 إلى -11% في سنة 2020، أما البنك الدولي فيتوقع أن تعرف انخفاض في سنة 2020 أكبر من الانخفاض الذي كان في الأزمة المالية العالمية 2008، وذلك ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم 05: تطور التجارة الدولية خلال الفترة (2017-2021)

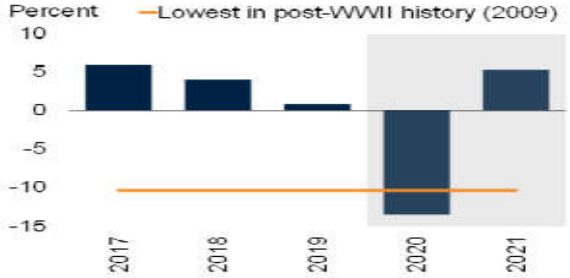

Source: (Bank, 2020, p. 12)

ولتبيان قيمة تأثر صادرات السلع والخدمات نقدم الاحصائيات الخاصة بالثلاثي الاول من سنة 2020 وذلك لمجموعة من الدول التي كان انتشار الوباء فيها كبير، وذلك مايظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تغير صادرات السلع والخدمات لمجموعة من الدول خلال الربع الأول من سنة 2020

البلد	العالم الأم	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	اسبانيا	اليابان	روسيا	البرازيل	المكسيك	جنوب افريقيا	الهند
الربع الاول 2020	2,2-	3,1-	6,1-	10,8-	8,0-	8,4-	6,0-	2,3-	0,9-	3,1	0,6-	3,1-

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات:

(OCDE, Principaux Indicateurs Economiques, 2020, p. 19)

من القراءة الأولية للإحصائيات الموضحة في الجدول نلاحظ أن صادرات السلع والخدمات شهدت انخفاضا خلال الربع الأول في كل دول الدراسة عدا المكسيك التي ارتفعت فيها الصادرات بنسبة 3,1% وذلك كون أن فيروس كورونا لم يكن منتشر بشكل كبير في الربع الأول في المكسيك، وكانت بريطانيا أكبر دولة انخفضت فيها الصادرات وذلك بنسبة 10,8%، تلتها اسبانيا بواقع 8,4%، وايطاليا بواقع 8%، وللتفصيل أكثر في تغير التجارة الدولية خلال هذه الفترة سنقوم بدراسة كل شق على حدى.

1.1.5 تجارة السلع غير المنظورة (الخدمات):

نتيجة القيود المفروضة على التنقل وتدابير التباعد الاجتماعي المفروضة عانت مختلف الخدمات بشكل ملحوظ، فحسب إحصائيات الأونكتاد عرفت تجارة الخدمات تراجعا في الربع الأول من سنة 2020 بحوالي 7,3% مقارنة مع الربع الرابع من سنة 2019، (UNCTAD, International Trade in Services 2020 Quarter1, 2020, p. 1) وتتمثل أهم الخدمات التي تأثرت في:

✓ **خدمة السياحة والخدمات المتعلقة بالسفر العالمي**: شهدت هذه الخدمة تدهورا، ففي مارس 2020 ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التقديرات تشير إلى انخفاض بنسبة 45% في السياحة الدولية في 2020 مع إمكانية ارتفاع هذا الانخفاض إلى 70% في حال تعذر بدء الانتعاش حتى سبتمبر، كما قدرت منظمة السياحة العالمية في مارس 2020 أن ينخفض عدد السائحين الدوليين بنسبة 20 إلى 30% في 2020 وخسارة قدرها 300 إلى 450 مليار دولار من عائدات السياحة الدولية (WTO, Trade in services in the context of COVID-19, 2020, p. 3) لتعود في شهر ماي وتصرح بانخفاض السياحة الدولية خلال الربع الأول بحوالي 22% مع انخفاض 57% في شهر مارس فقط وهو ما ترجم بخسارة 67 مليون سائح دولي وحوالي 80 مليار دولار أمريكي عائدات التصدير من السياحة الدولية –مقارنة مع الربع الأول من 2019-. (UNCTO, 2020, pp. 3-33)

✓ **خدمة النقل**: كانت من أكثر الخدمات تأثرا ، فبالنسبة لخدمات النقل الجوي قدرت الإيكاو أن ينخفض عدد المسافرين جوا بنسب تتراوح بين 48%- 61%، وانخفاض عدد المقاعد التي تقدمها شركات الطيران بحوالي 40% -51% مقارنة مع سنة 2019، كما كان يتوقع أن يزيد إجمالي الايرادات التشغيلية لشركات الطيران عن 18 مليار دولار في سنة 2020 لتشير أحدث التقديرات أنه عوضا من هذه الزيادة يتوقع أن تنخفض الإيرادات من 316 إلى 390 مليار دولار مقارنة مع ماكان متوقع او 298 إلى 373 مليار دولار أقل من مستوى 2019 (ICAO, 2020, pp. 12-58)، أما بالنسبة للنقل البحري فانخفض حجم تجارة الحاويات بنسبة 8,6% في فيفري 2020 مقارنة بالشهر نفسه من عام 2019، كما أدى فيروس كورونا إلى تعطيل النقل البري في جميع أنحاء العالم بشكل خطير.

✓ **خدمات التوزيع**: تأثرت خدمات التوزيع كثيرا بفيروس كورونا حيث اشتملت تدابير التباعد الاجتماعي في العديد من البلدان على إغلاق المتاجر التي تعتبر غير ضرورية وفي مقابل ذلك زادت المبيعات عبر الانترنت من قبل التجار خصوصا منتجات الرعاية الصحية، ففي أوائل 2020 زادت

المبيعات عبر الانترنت لبعض المنتجات في الصين بحوالي50 –150% مقارنة بالعام السابق، وفي الولايات المتحدة ارتفعت مبيعات التجزئة عبر الانترنت خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 14,5%.

✓ **خدمات الاتصال:** مع تزايد الاشخاص المشاركون في العمل والتعليم في المدارس عن بعد ويعتمدون بشكل أكبر على الانترنت للترفيه والاتصال الاجتماعي شهد الطلب على خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ارتفاعا غير مسبوق ففي مارس 2020 أفاد facebook أنه في البلدان التي تضررت بشدة من الوباء ارتفع استخدام خدمة الرسائل عبر الانترنت أكثر من 50% وتضاعف عدد الزيارات الصوتية والمرئية. (WTO, Trade in services in the context of COVID-19, 2020, pp. 4-5)

2.1.5 تجارة السلع المنظورة:

شهدت تجارة البضائع تدهورا خلال النصف الأول من سنة 2020، فحسب منظمة التجارة العالمية انخفضت في الربع الأول بحوالي 3%، وعرفت تدهورا خلال الربع الثاني بحوالي18,5 %، (WTO, Trade falls steeply in first half of 2020, 2020, p. 1) هذا الانخفاض كان كنتيجة حتمية لتأثر قطاع النقل، فباعتبار أن 35% من التجارة العالمية تتم جوا فإن انهيار الرحلات الجوية أثر على قيمة التجارة الدولية إذ كشف الاتحاد الدولي للنقل الجوي عن تقلص قيمة الشحن الجوي الدولي بنسبة 43,7% في مارس 2020 مقارنة مع العام السابق. (WTO, Trade in services in the context of COVID-19, 2020, pp. 7-8) وتتمثل أهم البضائع التي تغيرت تجارتها في:

✓ **المنتجات الطبية:** في الأشهر الأولى من سنة 2020 أين كان فيروس كورونا منحصر في الصين شهدت تجارة المنتجات النفطية انتعاشا كبيرا، حيث ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن صادرات الولايات المتحدة من المعدات الطبية والأقنعة الواقية إلى الصين خلال الشهرين الأولين من السنة عرفت ارتفاعا بأكثر من 1000% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019 وذلك بارتفاعها من 1,4 مليون دولار إلى حوالي 17,6 مليون دولار (skynews، 2020)،وبعد تمكن الصين من احتواء الفيروس اتجهت إلى تصدير المنتجات الطبية إذ بلغ إجمالي صادراتها في شهر مارس حوالي 1,33 مليار دولار، (الاخبارية، 2020) لكن مع اتساع دائرة انتشار الفيروس تحولت المنتجات اللازمة لمكافحته فجأة لمخزون استراتيجي مهم يجب حمايته، فاتجهت معظم الدول إلى تقييد تجارة هذه المنتجات كمنع تصديرها، اللجوء إلى رفع التعريفات الجمركية، ومن جهة أخرى كانت هناك منافسة غير شرعية على شراء هذه المنتجات من آسيا بشكل عام والصين بشكل خاص إذ حدثت مزايدات في أسعار هذه المنتجات بشكل رهيب.

✓ **النفط**: انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 8,4 مليون برميل/يوم، ليواصل الانخفاض في الربع الثاني من عام 2020 بشكل قياسي بنحو 11 مليون برميل/ يوم، وهذا راجع إلى تقليص حركة الطيران الذي يمثل حوالي 60% من الطلب العالمي على النفط، وتراجع نشاطي النقل البري والطيران على مستوى العالم بنسبة 50% و60% عن متوسطهما المسجل في 2019، بالإضافة إلى توقف العمل في العديد من المصانع. (الأوابك، 2020، صفحة 6)

✓ **تجارة السلع الغذائية**: تأثرت تجارة هذه السلع بفيروس كورونا، فمن جهة زاد الطلب العالمي على الغذاء، ومن جهة أخرى اتخذت مجموعة من الدول قرار تخزين هذه السلع ضمن خطة رفع المخزون الاستراتيجي وكذا وقف التصدير مؤقتا على رأسها روسيا التي تعتبر أكبر مصدر للقمح في العالم، وهو مادفع بمنظمة التجارة العالمية إلى إصدار تحذير لدول العالم من مخاطر أزمة غذائية مرتقبة.

وللتفصيل أكثر ومعرفة أهم الدول المتأثرة بفيروس كورونا في هذا المجال ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم 08: تغير صادرات السلع خلال النصف الأول من سنة 2020 لمجموعة من الدول

	الو. ا.م .الأ	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	اسبانيا	اليابان	الصين	روسيا	البرازيل	المكسيك	جنوب افريقيا	الهند
جانفي 2020	0,4-	0,5 -	2,7-	0,8-	2,3	2	3,7-	31,3 -	1,6-	6,7-	3,8	15,0	1,1-
فيفري 2020	1,0	0,3	1,0	4,7-	1,7-	0,4-	1,7	52,7	9,4 -	12,8	3,3-	3,3-	7,0
مارس 2020	7,4 -	9,6 -	12,6-	17,1-	17,5 -	16,8 -	2,6 -	9,3-	8,7-	4,5 -	3,9-	12,2-	34,2-
أفريل 2020	25,0 -	26,5 -	34 -	17,8 -	33-	29,1-	11,6 -	3,6	16 -	5,7-	36,9-	58,7-	42,8-
ماي 2020	5,8 -	10,3	14,2	3,0	27,6	17,5	5,3-	0,6 -	5,9 -	0,2	21,7-	104,1	74,1
جوان 2020	14,3	17,1	19,9	16,3	17,5	20,5	1,0	1,4 -	9,0	5,3-	75,6	6,5	19,2

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على معطيات: (OCDE, Trade in goods, 2020)

2.5 تدفقات رؤوس الأموال:

لم تسلم تدفقات رؤوس الأموال من آثار فيروس كورونا، حيث تتوقع الاونكتاد أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2020 بحوالي 40% عن سنة 2019 والبالغة 1,54 تريليون دولار، وهو مايجعل الاستثمارات الاجنبية المباشرة تنخفض إلى أقل من تريليون دولار لأول مرة منذ سنة 2005، ومتجاوزا الانهيار الذي أعقب الأزمة المالية العالمية 2008 حين بلغت التدفقات 1,2 تريليون دولار، (UNCTAD, World Investment Report : International Production Beyond the Pandemic, 2020, p. 22) وهوما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية العالمية المباشرة

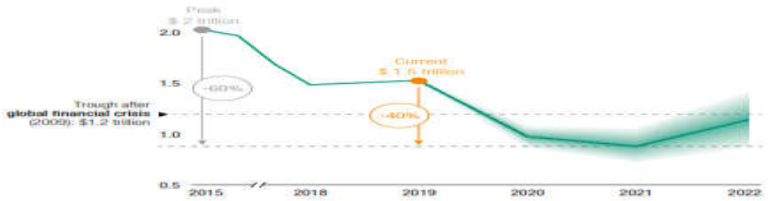

Source: (UNCTAD, World Investment Report : International Production Beyond the Pandemic, 2020, p. 22)

من جهة أخرى يتوقع انخفاض الأرباح المحققة من أكبر 5000 شركة عالمية بنسبة 40%، وهذا سيتبعه انخفاض الاستثمار لأن الأرباح المعاد استثمارها تمثل أكثر من 50% من الاستثمار الأجنبي.

هذا التوقع لانخفاض الاستثمار الأجنبي يمس كل المناطق ولو بنسب متفاوتة، فعلى مستوى الدول المتقدمة تشير التوقعات إلى انخفاض تدفقات الاستثمار إلى أوربا بنسبة أكبر مقارنة مع أمريكا الشمالية وذلك كون أن أوربا دخلت سنة 2020 أكثر هشاشة نسبية خاصة في ظل انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوربي، أما على مستوى الدول النامية فالتوقعات تشير أن منطقة أمريكا اللاتنية والكاريبي ستشهد أكبر تراجع بسبب الضعف الهيكلي الذي تعاني منه العديد من دول المنطقة، أما بالنسبة لمنطقتي إفريقيا وآسيا النامية فيتوقع انخفاض الاستثمارات الواردة وذلك لاعتمادها على الصناعات المكثفة والاستخراجية التي تضررت بشدة من الفيروس، وعلى العموم فتأثر الدول النامية في هذا المجال أكبر من تأثر الدول المتقدمة.

6. خاتمة:

من خلال تحليلنا لأثر تفشي فيروس كورونا على متغيرات مربع كالدور وجدنا أن هذه الأزمة تختلف عن الأزمات السابقة من جانبين أساسيين، الجانب الأول أن الأزمات السابقة كانت تؤثر على أحد جانبي الاقتصاد الكلي سواء الطلب أو العرض الكلي بينما هذه الأزمة فأثرت على الجانبين معا،

فجانب الطلب كان نتيجة انخفاض كل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري، أما جانب العرض فكان بانخفاض الانتاج في العديد من القطاعات، أما الجانب الثاني فهي تأثيرها على كل المتغيرات الاقتصادية وعلى كل دول العالم باختلاف درجة تقدمها، وأمام هذا الوضع تحركت المنظمات الدولية والحكومات للتخفيف من هذه الآثار لكن التوقعات تشير إلى أن آثار الأزمة لم يظهر كلية وقد تدوم لسنوات مقبلة.

النتائج: بناء على ما تم التطرق إليه في الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج التالية:

☑ كان تأثير فيروس كورونا كبيرا على النمو العالمي خلال النصف الأول من سنة 2020 إذ جعل الاقتصاد العالمي يعيش أسوء ركود منذ عقود من الزمن لم يشهدها حتى في الأزمة المالية العالمية 2008.

☑ مس الانهيار والركود الذي شهده الاقتصاد العالمي كبريات الدول الاقتصادية فكانت بريطانيا أكبر دولة شهدت انكماشا تلتها إسبانيا والمكسيك، أما الصين حتى وإن كانت منطلق الفيروس وتأثرت في الربع الأول بتحقيق انكماش قدره 9,8% لكن استعاد عافيته في الربع الثاني وحقق نموا بلغ 11,5%.

☑ تشير آخر توقعات المنظمات الدولية إلى أن سنة 2020 ستعرف انكماشا واضحا فصندوق النقد الدولي يتوقع انكماش 4,9%، في حين البنك الدولي يتوقع انكماش يقدر بحوالي 5,2%.

☑ كان وقع فيروس كورونا كبيرا على كبريات الدول الصناعية في مؤشر البطالة التي انفجرت في شهر أفريل، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وألمانيا أكبر المتأثرين.

☑ حسب منظمة العمل الدولية فإن تداعيات الفيروس قد تتسبب في فقدان ما يصل إلى 25 مليون وظيفة في العالم، وحتى صندوق النقد الدولي فيتوقع أن تكون معدلات البطالة مرتفعة خصوصا في الدول الكبرى أمثال اسبانيا، إيطاليا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

☑ صاحب تباطؤ الاقتصاد العالمي تراجعا كبيرا في معدلات التضخم العالمية خصوصا في الولايات المتحدة والصين كما وصلت إلى معدلات سالبة في اسبانيا وإيطاليا، وكانت أهم سلعتين أثارت الانتباه هما المواد الغذائية والطاقة حيث شهدتا اتجاهين متعاكسين، الأول ارتفاعا كبير والثاني انهيار لم يسبق له مثيل.

☑ في ظل تبني قرار غلق الحدود من قبل جل الدول شهدت تجارة السلع والخدمات تراجعا، فبالنسبة للخدمات شهدت خدمتي السياحة والنقل شللا تاما وفي مقابل ذلك شهدت خدمتي التوزيع الالكتروني والاتصال نموا هائلا، أما جانب السلع فكانت المنتجات الطبية، المواد الغذائية والنفط أكثر السلع تأثرا.

☑ بغية الحد من آثار فيروس كورونا على مختلف المتغيرات الاقتصادية تم تبني العديد من التدخلات، كتقديم حزم تحفيزية لمواجهة التباطؤ الاقتصادي، تقديم إعانات للعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى فرض قيود على التصدير سواء من خلال المنع أو من خلال رفع التعريفات الجمركية.

التوصيات: انطلاقا مما سبق يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- تخصيص المزيد من الموارد المالية واللوجستية لإنتاج المواد الطبية اللازمة لمواجهة الفيروس والوقاية منه.
- ضرورة زيادة التعاون والتنسيق الدولي وتبادل المعلومات والعمل ككتلة واحدة لموجهة الفيروس.
- ضرورة محافظة السياسة النقدية على سيولة القطاع المالي وذلك من خلال الحفاظ على تكلفة اقتراض منخفضة وتوفير الائتمان خاصة للمقترضين الذين يواجهون انخفاضا في الدخل بشكل مؤقت.
- ضرورة مواصلة الحكومات التدخل بالعديد من الآليات أهمها دعم الطلب، تقديم إعفاءات ضريبية ومنح مباشرة للقطاعات المتضررة.
- التجهز لإمكانية محتملة لظهور موجة ثانية من الفيروس.

7. قائمة المراجع:

1. Bank, W. (2020). *Global Economic Prospects*. Washington.
2. Fund, I. M. (2020). *Inflation*. Consulté le 07 02, 2020, sur IFM DataMapper: www.imf.org
3. Fund, I. M. (2020). *Unemployment*. Consulté le 07 02, 2020, sur IFM DataMapper: www.imf.org
4. Fund, I. M. (2020). *World Economic Outlook Update.* Washington.
5. ICAO. (2020). *Effects of novel Coronavirus (COVID-19) on civil Aviation : Economic Impact Analysis.* Montréal.
6. ILO. (2020). *ILO Monitor : COVID-19 and the world of work.* Genève.
7. ILO. (2020). *ILO Monitor : COVID-19 and the world of work :Impact and policy responses.* Genève.
8. OCDE. (2020). *Comptes nationaux trimestriels*. Consulté le 08 04, 2020, sur OECD.Stat: www.stats.oecd.org
9. OCDE .(2020) .*chute record du PIB du G20 au premier trimestre 2020* .Paris.
10. OCDE. (2020). *Inflation*. Consulté le 08 04, 2020, sur Data: www.data.oecd.org
11. OCDE. (2020). *Marché du travail*. Consulté le 07 04, 2020, sur OECD.Stat: www.stats.oecd.org
12. OCDE. (2020). *Principaux Indicateurs Economiques.* Paris.
13. OCDE. (2020). *Trade in goods* . Consulté le 23 04, 2020, sur Data: www.data.oecd.org

14. sky news عربية. (20 04, 2020). *كيف حدث ذلك؟ أمريكا صدرت معدات طبية بملايين بالوقت القاتل*. تم الاسترداد من آخر مستجدات كورونا: https://www.skynewsarabia.com/world/1338184
15. UNCTAD .(2020) .*International Trade in Services 2020 Quarter1* .Genève .
16. UNCTAD .(2020) .*UNCTAD COMMODITY PRICE INDEX* .Genève.
17. UNCTAD. (2020). *World Investment Report : International Production Beyond the Pandemic*. Genève.
18. UNCTO. (2020). *UNCTO World Tourism Barometer : Special focus on the impact of COVID-19*. Madrid.
19. WTO. (2020). *Trade falls steeply in first half of 2020.* Genève.
20. WTO. (2020). *Trade in services in the context of COVID-19.* Genève.
21. أحمد فايز الهرش. (جوان, 2020). أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19. *بحوث الادارة والاقتصاد، الثاني*(الثاني)، الصفحات 117-137.
22. الأوابك. (2020). *تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19*. الكويت.
23. العين الاخبارية. (06 04, 2020). *بيزنس أقنعة كورونا.. من الصين إلى إيرباص*. تم الاسترداد من اقتصاد: https://al-ain.com/article/business-corona-masks-from-china-airbus
24. الوليد أحمد طلحة. (2020). *التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية*. تاريخ الاسترداد 16 06, 2020، من صندوق النقد العربي: www.amf.org.ae
25. صندوق النقد العربي. (2020). *تقرير آفاق الاقتصاد العربي*. أبو ظبي.